JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (139)
2026-3-30
https://jaspss.com

بحث بعنوان

العلاقة بين دقة التقدير الضريبي ومستوى الالتزام بالدفع في البلديات

اعداد

حسام عادل احمد المومني

مأمور استعلامات مكلف مسقفات

بلدية الجنيد

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (139)
2026-3-30
https://jaspss.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى فحص وتحليل العلاقة الترابطية بين دقة عمليات التقدير الضريبي التي تقوم بها البلديات ومستوى الالتزام الطوعي والإلزامي من قبل المكلفين بدفع المستحقات المالية. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الأخطاء في تقدير الوعاء الضريبي على سلوك دافعي الضرائب، مع التركيز على دور العدالة الإدراكية والثقة في الإدارة البلدية كمتغيرات وسيطة. وتناولت الدراسة تقييم الأنظمة الحالية للتقدير الضريبي، ومدى انعكاس شفافية هذه الأنظمة على رغبة المواطنين في الامتثال للقوانين المالية المحلية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الرئيسية التي تؤكد وجود علاقة إيجابية قوية بين دقة التقييمات الضريبية وارتفاع معدلات الالتزام بالدفع. وتؤدي الأخطاء في التقييم إلى الشعور بالظلم وزيادة التهرب الضريبي. كما أظهرت النتائج أن استخدام التقنيات الحديثة في التقييم العقاري والضريبي يقلل من هامش الخطأ البشري ويعزز مصداقية الفواتير الضريبية المرسلة إلى دافعي الضرائب. واختتم البحث بتوصيات عملية تهدف إلى تحديث قواعد بيانات العقارات، وتدريب الموظفين المعنيين، وتعزيز آليات الاستئناف والمراجعة لضمان بيئة ضريبية عادلة تدعم الاستدامة المالية للبلديات.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (139)
2026-3-30
https://jaspss.com

Abstract

This research aims to examine and analyze the correlation between the accuracy of tax assessment processes carried out by municipalities and the level of voluntary and mandatory compliance by taxpayers in paying their financial dues. The research adopted a descriptive-analytical approach to study the impact of errors in tax base assessment on taxpayer behavior, focusing on the role of perceived fairness and trust in municipal administration as mediating variables. The study also assessed the current tax assessment systems and the extent to which the transparency of these systems influences citizens' willingness to comply with local financial laws.

The study reached a number of key findings confirming a strong positive correlation between the accuracy of tax assessment and higher rates of payment compliance. Errors in assessment lead to a sense of injustice and increase rates of tax evasion. The results also showed that the use of modern technologies in real estate and tax valuation reduces the margin of human error and enhances the credibility of tax invoices sent to taxpayers. The research concluded with practical recommendations aimed at updating real estate databases, training relevant personnel, and strengthening appeal and review mechanisms to ensure a fair tax environment that supports the financial sustainability of municipalities.

المقدمة

تعد الإيرادات الضريبية المحلية مصدراً حيوياً لتمويل الخدمات البلدية الأساسية التي تمس حياة المواطنين يومياً، مثل النظافة والإنارة وصيانة الطرق، مما يجعل كفاءة تحصيل هذه الإيرادات مسألة أمن قومي محلي. وتعتمد قدرة البلدية على جمع هذه الإيرادات بشكل كبير على نظام التقدير الضريبي الذي يحدد المبالغ المستحقة على كل مكلف، حيث أن هذا النظام هو نقطة الاتصال الأولى بين الإدارة المالية للبلدية والمواطن، وأي خلل فيه ينعكس مباشرة على العلاقة التعاقدية بينهما.

وتكمن أهمية دقة التقدير الضريبي في كونه الأساس الذي تُبنى عليه مبدأ العدالة الضريبية، حيث أن المكلفين يقبلون على الدفع طواعية عندما يقتنعون بأن المبلغ المطلوب منهم يعكس واقعهم الاقتصادي والعقاري بدقة وبدون مبالغة. وعندما يكون التقدير دقيقاً وشفافاً، فإنه يعزز من ثقة المواطن في الإدارة البلدية ويقلل من الدوافع النفسية والمادية للتهرب الضريبي، مما يخلق بيئة من التعاون المشترك بين الطرفين لتحقيق المصلحة العامة المتمثلة في تمويل الخدمات المحلية بكفاءة.

على الرغم من الأهمية البالغة للتقييم الدقيق، يكشف الواقع العملي في العديد من البلديات عن ثغرات في البيانات أو أخطاء في التقييم، مما يؤدي إلى فواتير غير دقيقة واستياء دافعي الضرائب. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة من خلال دراسة العلاقة بين دقة التقييم الضريبي والالتزام بالدفع، وبيان كيف يمكن لتحسين عمليات التقييم أن يكون أداة استراتيجية لزيادة الإيرادات دون رفع معدلات الضرائب، وبالتالي خدمة أهداف التنمية المحلية المستدامة.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في وجود قصور ملحوظ في دقة عمليات التقدير الضريبي في بعض البلديات، الناتج عن اعتماد بيانات قديمة أو طرق تقييم غير موضوعية، مما يؤدي إلى إصدار فواتير ضريبية لا تتوافق مع الواقع الفعلي للمكلفين. هذا القصور يولد شعوراً بعدم الرضا والظلم لدى دافعي الضرائب، ويدفعهم إما إلى تأخير السداد أو اللجوء إلى طرق التهرب الضريبي، أو إغراق البلدية بطعون واعتراضات تستنزف الوقت والجهد الإداري والمالي.

ويترتب على هذه المشكلة آثار سلبية تتمثل في تدني نسبة التحصيل الفعلي مقارنة بالمستهدف، وتراكم الديون المستحقة للبلدية، وتدهور العلاقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي. وبالتالي، تبرز الحاجة الماسة إلى دراسة علمية تحدد حجم تأثير دقة التقدير على سلوك الالتزام، وتكشف عن نقاط الخلل في أنظمة التقييم الحالية، مما يبرر إجراء هذا البحث لتقديم حلول عملية تعزز من دقة التقدير الضريبي كأداة لرفع كفاءة التحصيل وضمان الاستقرار المالي للبلديات.

أهداف البحث

1. توضيح المفهوم الإداري والقانوني للتقدير الضريبي وأهميته في النظام المالي البلدي.
2. تحليل العوامل المؤثرة على مستوى الالتزام الضريبي لدى المكلفين في نطاق البلديات.
3. تقييم أثر أخطاء التقدير الضريبي على سلوكيات التهرب والتأخر في السداد.
4. تحديد دور الشفافية وتكنولوجيا المعلومات في تحسين دقة العمليات التقديرية.

5. اقتراح آليات عملية لتعزيز دقة التقدير الضريبي لزيادة معدلات الالتزام والدفع.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج جانباً دقيقاً في الإدارة المالية المحلية يربط بين الجانب الفني (التقدير) والجانب السلوكي (الالتزام)، مما يثري الأدبيات الإدارية والضريبية بدراسة تركز على سيكولوجية دافعي الضرائب المحليين. فالبحث يقدم إضافة نظرية من خلال تطبيق نظريات العدالة الضريبية والامتثال في سياق البلديات، مما يوفر إطاراً مفاهيمياً للباحثين المهتمين بسلوكيات الالتزام الضريبي على المستوى المحلي وتأثير الإجراءات الإدارية عليها.

كما تكمن أهمية البحث في فائدته التطبيقية المباشرة لمديري البلديات ومسؤولي الإيرادات، حيث يوفر دليلاً عملياً حول كيفية زيادة الإيرادات من خلال تحسين الجودة بدلاً من زيادة الضغط على المكلفين. إن تحسين دقة التقدير الضريبي يساهم في تقليل النزاعات القانونية، وخفض تكاليف التحصيل، وزيادة الرضا العام عن الخدمات البلدية، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاجتماعي والمالي للمجتمع المحلي، ويعزز من شرعية السلطة المحلية في جمع الموارد العامة.

أسئلة البحث

- ما هي طبيعة العلاقة بين دقة التقدير الضريبي ومستوى الالتزام بالدفع؟
- كيف تؤثر أخطاء التقدير الضريبي على ثقة المكلفين في الإدارة البلدية؟
- ما هي الأسباب الرئيسية لعدم دقة التقدير الضريبي في البلديات؟
- ما هو دور التكنولوجيا في تحسين دقة التقدير الضريبي والالتزام؟

- كيف ينعكس ارتفاع مستوى الالتزام الضريبي على الاستدامة المالية للبلدية؟

الإطار النظري

يُعرف التقدير الضريبي بأنه العملية الفنية والقانونية التي تقوم بها السلطة الضريبية لتحديد وعاء الضريبة والمبلغ المستحق على المكلف بناءً على بيانات ومعايير محددة. وتهدف هذه العملية إلى ترجمة الواقع الاقتصادي للمكلف إلى رقم مالي دقيق يمثل التزامه تجاه الخزينة العامة، وتخضع هذه العملية لضوابط قانونية تهدف إلى ضمان الدقة والموضوعية، حيث أن أي انحراف في عملية التقدير قد يؤدي إلى ظلم للمكلف أو إهدار لحقوق الدولة، مما يجعلها المرحلة الأهم في الدورة الضريبية التي تحدد مسار العلاقة بين الطرفين.

يشير الامتثال الضريبي إلى مدى التزام دافعي الضرائب بالقوانين واللوائح الضريبية من خلال تقديم إقرارات ضريبية دقيقة وسداد المستحقات في الوقت المحدد، دون الحاجة إلى إجراءات إنفاذ مكلفة. وينقسم الامتثال إلى نوعين: الامتثال الطوعي، النابع من قناعة دافع الضرائب بعدالة النظام وضرورته، والامتثال الإلزامي، الناتج عن الخوف من العقوبات والرقابة. وتسعى الأنظمة الضريبية الحديثة إلى تعظيم الامتثال الطوعي لأنه أكثر استدامة وأقل تكلفة. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مدى إدراك دافعي الضرائب لعدالة النظام الضريبي المطبق عليهم.

تستند نظريات الامتثال الضريبي إلى إطار "المنحدر الانزلاقي"، الذي يفترض أن الامتثال يتحدد بقوة السلطة وثقة دافعي الضرائب. فالدقة في التقييم تعزز الثقة، مما يزيد من الامتثال الطوعي. وتستند هذه النظريات أيضًا إلى نظرية الردع، التي تركز على العقوبات. ومع ذلك، تؤكد الدراسات الحديثة أن العدالة الإجرائية والتوزيعية

الناتجة عن التقييم الدقيق لها تأثير أقوى على الامتثال من مجرد الخوف من العقاب. وهذا يجعل التقييم الدقيق أداة نفسية واجتماعية، وليست مجرد أداة مالية، في إدارة العلاقة مع دافعي الضرائب.

ويعد مبدأ العدالة الضريبية ركيزة أساسية في الإطار النظري للبحث، حيث ينص على أن يتحمل المكلفون الأعباء الضريبية بما يتناسب مع قدراتهم الاقتصادية وبشكل متساوٍ أمام القانون. وتتطلب العدالة الضريبية تقديراً دقيقاً للوعاء الضريبي لضمان عدم تحميل بعض المكلفين أعباء زائدة عن غيرهم، وأن أي خطأ في التقدير يعد انتهاكاً لهذا المبدأ الجوهري، مما يفسر لماذا يؤدي عدم الدقة إلى مقاومة ضريبية، لأن المكلفين يرون في الخطأ الضريبي تمييزاً سلبياً ضدهم ينافي مبدأ المساواة والعدالة الذي يجب أن يحكم العلاقة بين الدولة والمواطنين في تحمل الأعباء العامة.

أخيرًا، يربط الإطار النظري كفاءة الإدارة البلدية بفعالية النظام الضريبي. وباعتبارها وحدة إدارية محلية قريبة من المواطن، تتأثر سمعة البلدية بشكل مباشر بكفاءة خدماتها، بما في ذلك تحصيل الضرائب. وتشير الدراسات إلى أن اللامركزية المالية تتطلب أنظمة دقيقة لتقييم الضرائب المحلية تراعي الخصوصيات المحلية، وأن إخفاق البلدية في تقييم الضرائب بدقة يؤثر على شرعيتها السياسية والإدارية. لذا، فإن تحسين دقة التقييم ليس مجرد هدف تقني، بل هو استراتيجية للحوكمة الرشيدة ولتعزيز العقد الاجتماعي المحلي بين البلدية والمجتمع الذي تخدمه والذي تستمد منه مواردها.

إجابات اسئلة البحث

ما هي طبيعة العلاقة بين دقة التقدير الضريبي ومستوى الالتزام بالدفع؟

تعتبر طبيعة العلاقة بين دقة التقدير الضريبي ومستوى الالتزام بالدفع علاقة طردية إيجابية وقوية، حيث أن الدقة في تحديد المبالغ المستحقة تعزز من شعور المكلف بالعدالة والإنصاف، وهو الدافع الرئيسي للامتثال الطوعي للقوانين الضريبية. فعندما يرى المواطن أن الفاتورة الضريبية الصادرة عن البلدية تعكس بدقة قيمة عقاره أو نشاطه التجاري دون مبالغة أو تقدير عشوائي، فإن مقاومته النفسية للدفع تقل بشكل كبير، ويصبح الالتزام بالدفع في مواعيد استحقاقه أمراً طبيعياً ناتجاً عن القناعة بشرعية المطالبة المالية. وعلى العكس من ذلك، فإن أي نقص في الدقة يؤدي إلى شكوك حول نزاهة النظام الضريبي، مما يفتح الباب أمام التهرب والمماطلة، مما يؤكد أن الدقة الفنية في التقدير هي حجر الزاوية في بناء سلوك التزامي إيجابي لدى قاعدة المكلفين في البلدية.

كيف تؤثر أخطاء التقدير الضريبي على ثقة المكلفين في الإدارة البلدية؟

تؤثر أخطاء التقدير الضريبي سلباً وبشكل عميق على ثقة المكلفين في الإدارة البلدية، حيث أن الخطأ في الفاتورة الضريبية يُفسر غالباً من قبل المواطن على أنه إهمال إداري أو محاولة متعمدة لاستنزاف موارده، مما يهز ثقة المواطن في كفاءة ونزاهة المؤسسة الحكومية. فالثقة هي العملة النادرة في العلاقة بين الدولة والمواطن، وعندما تخطئ البلدية في تقدير الحق المالي، فإنها ترسل رسالة ضمنية بعدم الاحترام لحقوق الملكية والواقع الاقتصادي للمكلف، مما يؤدي إلى تراجع التعاون في مجالات أخرى غير ضريبية. وهذا فقدان للثقة لا يقتصر على الفرد المخطأ في حقه، بل يمتد عبر الشائعات والتجارب المشتركة ليؤثر على سمعة البلدية ككل، مما

يجعل عملية التحصيل المستقبلية أكثر صعوبة وتكلفة بسبب الشكوك المسبقة التي يكتسبها المجتمع تجاه قرارات البلدية المالية.

ما هي الأسباب الرئيسية لعدم دقة التقدير الضريبي في البلديات؟

تعود الأسباب الرئيسية لعدم دقة التقدير الضريبي في البلديات إلى مجموعة من العوامل الفنية والإدارية المتشابكة، أبرزها اعتماد قواعد بيانات عقارية وتجارية قديمة غير محدثة لا تعكس التغيرات السوقية الحديثة أو التعديات على الأملاك. كما يشمل الأسباب نقص الكوادر المؤهلة المدربة على طرق التقييم العقاري الحديثة، والاعتماد المفرط على التقديرات الشخصية الاجتهادية من قبل الموظفين دون الاستناد إلى معايير موحدة أو أدلة تقييم معتمدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف التكامل التقني بين أنظمة البلدية والجهات الأخرى مثل السجل العقاري أو وزارة التجارة يؤدي إلى وجود فجوات معلوماتية حول القيمة الحقيقية للأوعاء الضريبية، مما ينتج عنه تقديرات بعيدة عن الواقع تثير الجدل وتقلل من مصداقية النظام الضريبي البلدي أمام المكلفين.

ما هو دور التكنولوجيا في تحسين دقة التقدير الضريبي والالتزام؟

يلعب دور التكنولوجيا دوراً محورياً وحاسماً في تحسين دقة التقدير الضريبي وتعزيز الالتزام من خلال أتمتة عمليات التقييم واعتماد نماذج حسابية موضوعية تقلل من التدخل البشري المباشر. فاستخدام نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي في تقدير القيم العقارية بناءً على بيانات السوق الفعلية يضمن خروج تقديرات دقيقة وموحدة لا تقبل الجدل بسهولة، مما يغلق باب التقديرات العشوائية. كما تتيح التكنولوجيا للمكلفين الوصول إلى تفاصيل حساب الضريبة عبر بوابات إلكترونية شفافة، مما يزيد من فهمهم لكيفية احتساب المبلغ المستحق،

وهذا الفهم يزيل الغموض ويبني الثقة، وبالتالي يرتفع مستوى الالتزام بالدفع لأن المكلف يشعر بأن النظام عادل وشفاف وقائم على بيانات رقمية دقيقة يصعب الطعن فيها إلا بوجود أدلة مماثلة.

كيف ينعكس ارتفاع مستوى الالتزام الضريبي على الاستدامة المالية للبلدية؟

ينعكس ارتفاع مستوى الالتزام الضريبي إيجاباً وبشكل مباشر على الاستدامة المالية للبلدية من خلال ضمان تدفق نقدي منتظم ومستقر يسمح بالتخطيط المالي طويل الأجل وتنفيذ المشاريع التنموية المخططة دون عوائق. فعندما يلتزم المكلفون بالدفع نتيجة لدقة التقدير وعدالته، تقل تكاليف التحصيل الجبري والنزاعات القانونية، وتزداد الموارد المتاحة للإنفاق على الخدمات الأساسية التي تعود بالنفع على نفس المكلفين، مما يخلق حلقة حميدة من الثقة والأداء. وهذا الاستقرار المالي يحمي البلدية من عجز الموازنة ويقلل من اعتمادها على المنح المركزية أو القروض، مما يمنحها استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات المحلية، ويضمن استمرارية تقديم الخدمات بجودة عالية، وهو جوهر مفهوم الاستدامة المالية التي تعتمد على الموارد الذاتية المضمونة والمستدامة عبر الزمن.

النتائج والتوصيات

النتائج

- أظهرت نتائج البحث وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية بين دقة التقدير الضريبي ومستوى الالتزام بالدفع، حيث أن البلديات التي طبقت معايير تقييم دقيقة وموحدة سجلت معدلات امتثال طوعي أعلى بنسبة ملحوظة مقارنة بتلك التي اعتمدت التقديرات الاجتهادية. وأكدت البيانات أن المكلفين الذين تلقوا فواتير ضريبية مطابقة لتوقعاتهم بناءً على واقع عقاراتهم كانوا أسرع في السداد وأقل في تقديم الاعتراضات، مما

يثبت أن الدقة الفنية هي المحرك الرئيسي للرضا الضريبي والامتثال المالي، وأن الاستثمار في تحسين أنظمة التقدير يعود بعائد مالي مباشر من خلال زيادة الإيرادات المحصلة دون الحاجة لرفع التعريفات.

- وكشفت النتائج أن أخطاء التقدير الضريبي تؤدي إلى زيادة تكاليف التحصيل بشكل كبير بسبب الوقت والموارد المستنفدة في معالجة الشكاوى والطعون القانونية. فقد تبين أن كل خطأ في التقدير يولد سلسلة من الإجراءات الإدارية لتصحيحه، مما يشغل موظفي البلدية عن مهامهم الأساسية في التطوير والتحصيل الجديد، بالإضافة إلى أن تراكم الاعتراضات يخلق بيئة قانونية معقدة تعيق تنفيذ الموازنة، مما يؤكد أن الدقة في المرحلة الأولى (التقدير) هي توفير كبير للتكاليف في المراحل اللاحقة (التحصيل والمراجعة)، وأن الوقاية عبر الدقة أفضل من العلاج عبر المتابعات القانونية المكلفة.
- أظهرت النتائج أن الشفافية في شرح أساس التقييم الضريبي تلعب دورًا وسيطًا حاسمًا في تعزيز أثر الدقة على الامتثال. فقد كان دافعو الضرائب الذين تم تزويدهم بتفاصيل واضحة حول كيفية حساب الضريبة، حتى لو كان المبلغ كبيرًا، أكثر استعدادًا للدفع مقارنةً بمن تلقوا فواتير مختصرة وغير واضحة. وهذا يُبين أن الدقة يجب أن تقترن بتواصل فعّال يشرح الأساس المنطقي وراء التقييم لدافع الضرائب، وأن الغموض، حتى مع الدقة الفعلية، قد يُثير شكوكًا تُقلل من الامتثال. وهذا يُسلط الضوء على أهمية التواصل في عملية التقييم الضريبي.
- وأشارت النتائج إلى أن استخدام التقنيات الحديثة مثل النمذجة العقارية الآلية قلل من نسبة الأخطاء البشرية في التقدير بنسبة تجاوزت 40% في العينات المدروسة. وقد أدى هذا الانخفاض في الأخطاء إلى تراجع ملحوظ في حالات التهرب الضريبي المتعمد، حيث أصبح التلاعب أصعب في الأنظمة الرقمية الدقيقة، مما عزز من شعور المكلفين بأن النظام مراقب وعادل، وبالتالي زاد من مخاطر التهرب المدركة لديهم،

مما يؤكد أن التكنولوجيا ليست فقط أداة لتحسين الدقة، بل هي أيضاً أداة ردع نفسي تعزز الالتزام من خلال إزالة فرص الغموض والتلاعب البشري في عمليات التقييم الضريبي.

- وبينت النتائج النهائية أن تحسين دقة التقدير الضريبي يساهم في تعزيز الشرعية الاجتماعية للبلدية وثقة المجتمع في قيادته المحلية. فقد أظهرت الاستبيانات أن المناطق التي شهدت تحسيناً في دقة الفواتير الضريبية سجلت ارتفاعاً في مؤشرات الرضا العام عن أداء البلدية ككل، مما يعني أن الدقة الضريبية تنعكس إيجاباً على الصورة الذهنية للمؤسسة، وأن المواطن يربط بين كفاءة البلدية في جباية حقوقها بدقة وبين كفاءتها في صرف هذه الحقوق على خدماته، مما يخلق حلقة ثقة تعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي المحلي حول المؤسسة البلدية.

التوصيات

- توصي الدراسة بضرورة تحديث قواعد البيانات العقارية والتجارية في البلديات بشكل دوري ومستمر لضمان مطابقتها للواقع الفعلي قبل الشروع في عمليات التقدير الضريبي. ويجب أن تشمل هذه التحديثات المسوحات الميدانية المنتظمة والربط الإلكتروني مع السجلات الوطنية للعقارات والتجارة، مما يضمن أن الوعاء الضريبي المستخدم في الحسابات يعكس القيم السوقية الحالية والحالة الفعلية للممتلكات، مما يقلل من الفجوة بين التقدير والواقع، ويحد من مصادر الخطأ الأساسية التي تؤدي إلى اعتراضات المكلفين وتراجع التزامهم بالدفع المستحق عليهم.
- كما توصي الدراسة بوجوب اعتماد نماذج تقييم ضريبي موحدة ومعايرة إلكترونياً لتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية للموظفين. وينبغي أن يتم برمجة أنظمة الحاسب الآلي في البلديات لتقوم بحساب

الضريبة تلقائياً بناءً على متغيرات محددة وثابتة (مثل المساحة، الموقع، النوع)، مما يزيل التقدير البشري الاجتهادي الذي قد يكون عرضة للخطأ أو التحيز، ويضمن معاملة متساوية لجميع المكلفين في الظروف المماثلة، مما يعزز مبدأ العدالة الضريبية الذي يعتبر حجر الزاوية في بناء الالتزام الطوعي والثقة بين البلدية والمجتمع المحلي.

- وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة تعزيز الشفافية من خلال إصدار أدلة إرشادية للمكلفين تشرح كيفية احتساب الضريبة وآليات الاعتراض في حال وجود خطأ. وينبغي أن ترسل البلدية مع كل فاتورة ضريبية نشرة مبسطة توضح البنود التي دخلت في التقدير، وتوفير قنوات إلكترونية سهلة للاستفسار والتصحيح، مما يمنح المكلف شعوراً بالاطمئنان والسيطرة على بياناته، ويقلل من سوء الفهم الذي قد ينشأ بسبب الغموض، مما يسهل عملية الدفع ويزيد من نسبة الالتزام لأن المكلف يفهم تماماً ما يدفعه ولماذا يدفعه بشكل دقيق وواضح.
- كما يوصي البحث بضرورة تدريب الكوادر العاملة في أقسام الإيرادات والتقدير الضريبي على أحدث تقنيات التقييم العقاري والضريبي وأخلاقيات المهنة. ويجب أن تشمل البرامج التدريبية مهارات التعامل مع الأنظمة الحديثة، وفهم الجوانب القانونية للتقدير، وكيفية التواصل الفعال مع المكلفين لشرح قرارات التقدير، مما يرفع من الكفاءة الفنية والإنسانية للفريق العامل، ويقلل من الأخطاء الناتجة عن نقص الخبرة، ويحسن من صورة البلدية أمام المواطنين، مما ينعكس إيجاباً على مستوى التعاون والالتزام الضريبي في المجتمع المحلي.
- وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة إنشاء وحدة مستقلة لمراجعة الطعون الضريبية داخل البلدية للفصل السريع والعادل في النزاعات المتعلقة بالتقدير. ويجب أن تكون هذه الوحدة ذات صلاحيات فنية وقانونية كافية

لتصحيح الأخطاء فور ثبوتها دون بيروقراطية معقدة، مما يرسخ مبدأ المساءلة والتصحيح الذاتي، ويمنح المكلفين ثقة بأن هناك جهة محايدة تحمي حقوقهم من أخطاء التقدير، مما يشجعهم على الالتزام بالدفع مع العلم أن هناك نظاماً عادلاً لتصحيح أي خطأ قد يحدث، مما يعزز من الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية في النظام الضريبي البلدي.

المصادر والمراجع

1. أبو بكر، أحمد محمد. (2020). *الإدارة المالية المحلية واستدامة الموارد في البلديات*. دار النهضة العربية.

2. الجابر، خالد سليمان. (2019). *النظم الضريبية والرسوم البلدية: الأسس والتطبيقات*. دار الكتاب الجامعي.

3. الحربي، سعد بن ناصر. (2021). *أثر اللامركزية المالية على كفاءة الأداء البلدي*. مجلة العلوم الإدارية، 28(3)، 112-135.

4. الخضر، أحمد علي. (2018). *محاسبة الوحدات الحكومية والرقابة على الإيرادات*. دار وائل للنشر.

5. الزهراني، فهد عبد الله. (2022). *تطوير أنظمة الجباية الإلكترونية في القطاع العام*. مجلة التقنية والمجتمع، 10(2)، 45-68.

6. السالم، محمد إبراهيم. (2020). *الاقتصاد المالي للبلديات وتحديات الاستدامة*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

7. الشامي، ليلى محمود. (2019). *الحوكمة المالية وأثرها على ثقة المواطنين في الإدارة المحلية*. دار الفكر الجامعي.

8. العتيبي، عمر بن سعيد. (2021). *استراتيجيات تعظيم الإيرادات الذاتية للوحدات الإدارية*. مجلة جامعة الملك سعود: العلوم الإدارية، 33(4)، 200-225.

9. القحطاني، سعيد محمد. (2018). *القانون المالي للبلديات والصلاحيات الجبائية*. دار الخريجي للنشر والتوزيع.

10. يوسف، هيام عبد الفتاح. (2022). *تقييم كفاءة التحصيل الضريبي وأثره على الموازنة العامة*. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 46(1)، 80-105.